ان يكون من اهل العدالة والاجتهاد ومعه مثله فله ان يولي ويجوز القضاء كم حاله فان
كان وحاجبه وله في القضاء رزق فالاولى له الاستعفاء فان كان رزقه حراما بيت المال حاسب لا رزقه
وطاعته وان لم يكن له حاجبه وكان يعلم من نفسه القيام به فان كان جاهلا لا يجوز له
الاحكام ولا يعرف فالاولى ان يرتب له من يجوز الاحكام ويقوم به حتى وان كان مشهورا
بالعلم ويرجع الله في علم العلم والفتوى فالاولى له الاستعفاء بعلم العلم والفتيا لان ذلك مما يزيد في
العز في الحكم وهذا فيه الخطر وعلى هذا يحمل ما سمع عن عمر في القضاء حين دعاه عثمان رضي
الله عنه وامامه لا يجوز له فهو من اهل العلم والاجتهاد ويسأل الله تعالى ذلك والخلافة
فيه اوكان من اهل العلم والاجتهاد الا انه غير موثوق بدينه وامانته وخاف خيفة او اثم
هذا فان من يستحق له القضاء اذا دعي اليه فان لم يحضر مجلسا يستحق له طلبه حتى انه يجوز ارسال رقعة
بالدعوى وهو ان يحضر مجلسا يرى ذلك بلا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعبد الرحمن بن سمرة لا
تسأل الامارة فانك ان اعطيتها عن مسئلة وكلت اليها وان اعطيتها عن غير مسئلة اعنت عليها
وروي انس ان مالكا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من طلب القضاء واستعان عليه وكل الله وان لم يطلب
ولم يستعن عليه انزل الله تعالى ملكا يسدده وهذا محمول على من سأل ذلك محبة للرياسة وطلبا
للمال وهو مستحب اذا افتقر اليه فصل فيما يعتمد الرزق على القضاء فاخذ جابر
لم يكن على القضاء خطأ وان عن محياح لما روي ان عمر رضي
شهرا به درهم ويعطى الموفه احدهم والماء الحمام ويا والدابة ما يحتاج
ولا يأخذ الا بقدر ضرورة الحضر والسفر ويكفيه ما يكفيه وحده وحاله فاما
فان كان له كفاية من ماله احد الرزق لا يجوز له ذلك ويستحق ما يكفيه ويكفي من يمونه
كان له احد الرزق لان الشيء لا يصير مستحقا عليه فله تركه القضاء مع بقاء
الامر بالحكم ان شاء واما مدة الصلاة والاذان فلا يجوز الرزق على التفصيل
الذي ذكرناه فان قيل فقد روي عن عمر رضي الله عنه انه قال ما يمنعني ان اجعل على المسلمين ارباحا على
القضاء اجرا فالجواب ان اراد بذلك الاولى فلا يدل على جواز اخذ الرزق عند الملأ

فصل ولا يجوز عقد الاجارة على القضاء لانه عمل غير معلوم وذكر الشيخ ابو حامد علة ذلك
انه عمل لا يعلمه الغير عن الغير وانما ينفع عن نفسه ويعود نفعه الى الغير فصار كالاذان والامامة
في بلد واحتاج بلد آخر الى قاض فاتى فاية بلد هم ارسخ الهم واصلا لانه لا غنى بهم عنه ولا يحضر الصبر في
حصابهم الى بلد الامام وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم علي عليه السلام الى اليمن قاضيا اذا الله هذا فان كان
الامام له خبرة بالناس يعرف من يصلح للقضاء بعثه وان لم تكن له خبرة قال الاصطخري جمعهم الى مجلسه
للمناظرة فاذا علم منهم رجحان اهل الاجتهاد حث عن عدالته فاذا ثبت عنده عدالته بعثه وكتب
له عهدا فان النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث عمرو بن حزم الى اليمن كتب له عهدا وامره في العهد بتقوى الله تعالى
والنظر في القضاء ومشاورة اهل العلم وتصفح احوال الشهود وقال الشهادات ثلاث شاهد يشهد
وحفظ اموالهم وامواليهم وشاهد يشهد على عورات الناس فيعرف ذلك من اعانه فاذا كتب له العهد نظر فان كان البلد
الذي ولاه اياه بعيدا لا يستفيض الله الخبر بما يكون في بلد الامام احضر شاهدين عدلين وقرأ عليهما
العهد او قرأه غيره بحضرته واشهدهم على ما في سجله صمما معه الى البلد ولا يحتاج ان يشهد الناس
عند اهله فيقول اشهدا على اني قد وليته قضاء البلد الفلاني وقد سمعتما ما سمعت مني مما اسجل العهد عليه
وان كان البلد قريبا من بلد الامام كواسط مع بغداد والكوفة فيها وما اشبه ذلك جاز ولا يشهد عند
اهل البلد باستفاضة الخبر والشهادة على وجهين قال ابو سعيد الاصطخري يشترط ذلك وقال ابو اسحق
[illegible] ذلك عقدا صحيحا لا خلاف في الصلاح والوقف والعتق هل يشترط فيه الاستفاضة
[illegible] اذا اراد المسير الى بلد لا يعرف عن قوم من البلد في بلد الامام فاروحد اسخبر عن البلد
وما [illegible] معرفة فان لم يجد عنهم وطن [illegible] اذا دخل البلد فاذا وصل الى
البلد نزل وسطه ثم نادى في الناس الصلاة جامعة [illegible] فاذا اجتمعوا قام
البلد ويقول ايها الناس [illegible] لا يعرفهم [illegible] فاذا اجتمعوا قام
لو دري وكري فان [illegible] من حلته حسب المصلحة
فاذا اجتمعوا اراد [illegible] فال واحب للقاضي
موضع يأوي الناس ولا يكون [illegible] في غير مسجد وجملته انه يستحب للقاضي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)